حكاية البيضة والدجاجة: أيهما أوجب حل الأحزاب الطائفية أم حل الميليشيات الطائفية؟

علاء اللامي*

■ تعلمنا التجربة التاريخية للحكم الديمقراطي ـ وهي بالمناسبة تجربة ما عادت فرنسية أو بريطانية أو إغريقية..الخ بل هي تجربة عالمية المحتوى والامتداد ـ تعلمنا أن حل الأحزاب السياسية أو منعها يتناقض في الصميم مع ذلك المحتوى. وأخذا بعبارة لا يمكن حل المشكلات الديمقراطية إلا بالمزيد من الديمقراطية يمكن اعتبار تجارب الحل والمنع التي تم اللجوء إليها في مراحل تاريخية معينة كحل الحزبين النازي الألماني والفاشي الإيطالي وتجارب صغيرة أخرى مثيرة للجدل كونها الاستثناء الذي يؤكد القاعدة التي تلخصها كلمة الإباحة.

على هذا يغدو من النافل الدفاع عن أية مطالب بحل الأحزاب الطائفية كالمجلس الأعلى والدعوة الإسلامية والإسلامي العراقي بل وحتى عن حل حزب شمولي ودموي كحزب البعث الصدامي. غير اننا في معرض المقارنة التحليلية بين أمرين أو خطرين هما: خطر النشاط التدميري والتفكيكي الذي تقوم به الأحزاب الدينية الطائفية وخطر الميليشيات المسلحة التي خرجت في أغلبيتها الساحقة من أرحام تلك الأحزاب.

لنوضح مقصودنا بوصف تلك الأحزاب بالطائفية أولا: كلمة الطائفية في العراق تثير حساسية خاصة جدا، وذات مفاعيل نفسية وسياسية ومجتمعية قلما نجد لها مثيلا في دول العالم والسبب هو أن الطائفية وجدت على الدوام كنقيض للولاء والانتماء الوطني. ففي لبنان المحكوم بنظام المحاصصة الطائفية منذ قيام دولته تنطوي هذه المفردة «الطائفية» على حيادية أو قلة اكتراث معيارية في الميدان السياسي الفعلي حيادية لا يمكن لنا العثور على مثيلها في العراق حيث تعتبر مفردة الطائفية ومشتقاتها أشنع أحيانا من السباب المقذع. على هذا يحاول جميع السياسيين والناشطين العراقيين في ميادين الثقافة والفكر والسياسية إثبات أنهم ليسوا طائفيين أولا وانهم ليسوا طائفيين أخيرا حتى حق القول على بعضهم إن أشد الطائفيين طائفية هم أولئك الذين ينكرون طائفيتهم. إن هؤلاء لا يرون ضيرا في أن ينكروا أنهم طائفيون حتى لو تقدموا بأشد البرامج السياسية طائفية وقاموا بأكبر الممارسات انعزالية. من العجيب مثلا أن ترى حزبا أو مجموعة أحزاب ـ المجس الأعلى وبعض حلفائه تحديدا ـ تدافع عن إنشاء إقليم اتحادي من ثلاث محافظات جنوبية أو تسع في الجنوب والوسط لا يجمع بينها من رابط مشترك نسبي إلا التصنيف السكاني الطائفي الشيعي أو «أتباع آل البيت» كما باتوا يسمون في النثر السياسي الرائج الآن، أو أن يتشكل حزب سياسي أو تحالف أحزاب لا يجمع بينها إلا الرابط المشترك ذاته ولكن باسم طائفي آخر هو «أهل السنة والجماعة» كحزب مؤتمر أهل العراق أو تكتل التوافق..ومن الطريف أن العلمانيين العراقيين ومع غلبة الاتجاه الموالي لتجربة الاحتلال بينهم باتوا يشكلون طائفة هم الآخرون رغما عنهم أو لنقل بقوة الأشياء والواقع..

نقصد بالطائفية هنا تحديدا ذلك النوع الذي يمكن أن نطلق عليه «الطائفية التكوينية». فلا يمكن أن ينكر حزب الدعوة أو المجلس الأعلى أو الفضيلة أو التيار الصدري أن جمهوره أو أعضاءه هم من العراقيين الشيعة وبنسبة قد تصل 98 بالمائة كما لا يمكن للحزب الإسلامي العراقي أو مؤتمر أهل العراق أن ينكر أن جمهوره وأعضاءه هم من العراقيين السنة وبنسبة قد لا تقل عن النسبة السابقة. هذا يعني أن هذه الأحزاب طائفية من الناحية التكوينية. غير أن الطائفية التكوينية ليست محايدة أو بريئة تماما من الناحية البرنامجية لأنها ستترك بصماتها القوية على البرامج السياسية والنوعية القيادية والتوجهات والشعارات... الخ بما يجعلها تتحول من طائفية تكوينية إلى طائفية مضمونية يمثل البرنامج السياسي الثوب القشيب الذي ترتديه تلك المضامين.

هنا، في هذا المفرق التحولي، يمكن التأشير على حقيقة أن الميليشيات المسلحة هي الوليد الشرعي للطائفية التكوينية وقد أضحت طائفية مضمونية أو برنامجية لا بد لها من قوة عسف وقمع ودفاع تسمى الميليشيا.

وهنا أيضا، يمكن التأكيد على أن عنجهيات تحدي الميليشيات ومحاولات حلها بقرارات فوقية وقوة قمع مشكوك في كفاءتها وولائها هي الجيش الحكومي ستكون عقيمة ولا معنى لها إذا قفزت على الأم التي أنجبت الميليشيات ألا وهي الأحزاب الطائفية.. ولكن إذا اعتبرنا أن حل الأحزاب السياسية يعتبر محظورا ديمقراطيا، وهو كذلك فعلا، فكيف السبيل إلى اجتراح حل جديد آخر ينهي طائفية الأحزاب السياسية وبالتالي ينهي أسباب وجود الميليشيات؟

تبدو تجارب بعض البلدان العربية السائرة في طريق تجريب الحكم الديمقراطي وخصوصا الجزائر واليمن مفيدة جدا في هذا الخصوص. ففي الجزائر تركت عملية الانتقال من نموذج نظام الحزب الواحد الشمولي إلى النظام التعددي خلال فترة رئاسة الشاذلي بن جديد تسير دون ضوابط أو ميكانزمات خاصة تراعي ظروف البلد، فكان أن تحول حزب «جبهة الإنقاذ الإسلامية» إلى الحزب الآخر والمنافس للحزب الحاكم دون أن تكون هناك أية تساؤلات حول طبيعة أو شروط تشكل ونشاط هذا الحزب.. ولم يكن ثمة تفريق واضح بين مفهوم الحزب الديني الذي يريد أن يقيم حكم ديني ثيوقراطي معاد بالنتيجة والطبيعة للديمقراطية ذاتها، وبين مفهوم الحزب السياسي الديمقراطي ذي التوجات أو الاستيحاءات الدينية كما تكرس هذا المفهوم فيما بعد في حركة مجتمع السلم التي قادها الشيخ الراحل محفوظ نحناح وغيرها من الحركات والأحزاب. غير أن الطريق الذي شقته التجربة الجزائرية منذ الانقلاب على المسار الديمقراطي وحتى تكرس المفهوم الجديد كان مليئا بالدماء والدموع..لقد منع قانون الانتخابات وتشكيل الأحزاب في الجزائر قيام أحزاب على أساس أحد الثوابت الوطنية التي لا يمكن لفئة مجتمعية واحدة احتكارها وحدد القانون تلك الثوابت بالدين الإسلامي واللغة العربية والأصول الأمازيغية. معنى هذا أن قيام حزب يسمي نفسه إسلاميا أو عروبيا أو أمازيغيا أمر ممنوع قانونا والأمر لا يتعلق بالاسم فقط بل بالبرنامج أيضا. وأكثر من هذا وذاك فقانون الانتخابات يشترط على كل من يترشح للرئاسة أن يجمع عشرات الآلاف من تواقيع المؤيدين ومن كافة أرجاء البلاد وليس من جهة واحدة.

هذه الشروط التي أنجبتها التجربة الجزائرية على ما فيها من قساوة ولكنها وفرت أرضية ملائمة وأمينة للاندماج المجتمعي تنهي كل أو ـ إن شئت الدقة ـ أغلب أشكال الانعزالية والتفتيت.

في الغضون التاريخية ذاتها برزت التجربة اليمنية والتي لا يمكن مقارنتها نوعيا بالتجربة الجزائرية الأكثر ديمقراطية ليس فقط بسبب هيمنة الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه في اليمن على العملية السياسية وإنما أيضا بسبب الخصوصيات المجتمعية.. في اليمن لم يسمح القانون أيضا بتشكيل أحزاب على أساس ديني ولكنه سمح للأحزاب القومية أن تتشكل على أساس العرق والعنصر فسمح لحزب البعث وغيره من أحزاب قومية بالنشاط. أما حزب الإصلاح اليمني فهو حزب إسلامي التوجهات يشارك في التجربة السياسية بفعالية وكفاءة رغم تشنجه الشديد إزاء أحزاب اليسار واللبرالية وقد سمعت شخصيا قبل بضعة أعوام نائب زعيم الحزب يقول في حوار تلفزي انهم هم أنفسهم من رفض أن يطلق اسما إسلاميا على الحزب لأنهم لا يريدون أن يحتكروا الدين!

بالعودة إلى الوضع العراقي نرى شيئا مختلفا: ففي بلد محتل ومنقسم مجتمعيا على الأساسين الطائفي والقومي أقيم حكم على أساس محاصصة طائفية وقومية فاقعة في بلد كهذا لا يمكن الكلام عن نظام ديمقراطي سليم يحقق اندماجا مجتمعيا بل هو نظام حكم صنيع حولٍ أو هو في سبيله إلى تحويل البلد إلى إقطاعيات سياسية وطائفية وقومية متصارعة وكتل بشرية سائرة في طريق التشظي والتناثر والتنابذ.

والحال فإن أصل الداء لا يكمن في انتشار وزيادة فعالية الميليشيات المسلحة الطائفية والقومية، بل في النظام القائم والذي هو منتوج لحالة الاحتلال الأجنبي، وستبوء كل المحاولات الفوقية مهما كانت شدة عنفها في إنهاء ظاهرة الميليشيات طالما ظلت الأحزاب الطائفية قائمة وطالما ظل النظام المحاصصاتي الطائفي القومي قائما. ويمكن أن نتمادى قليلا فنقول: وحتى لو نجحت إحدى محاولات القضاء على الميليشيات وبقي النظام وأحزابه الطائفية والقومية موجودة فإن جذور الظاهرة الميليشياوية ستعيد إنتاج دورة عنف جديدة بأدوات مليشياوية جديدة.

ثمة عامل آخر يمكن المراهنة على فعاليته غير المرئية في التحويل والتغيير المضموني لبعض الأحزاب ولنسمه عامل الوقائع الحياتية. فحتى حزب المجلس الأعلى أو الحزب الإسلامي لم يعودا كما كانا في سنوات التأسيس وحزب الدعوة ذاته والذي كان تعبويا ومؤدلجا حتى النخاع مر بعملية تحول عميق جعلته يختلف تماما عما كان عليه في الستينات أو السبعينات. غير أن تلك التحولات التي حدّت كثير من الطابع الأيديولوجي وفعّلت الجوانب السياسية الأقرب إلى التعددية وروح الاعتدال (حتى أن البعض تحدث عن احتمال أن يقدم حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على تغيير أو اختصار اسمه إلى المجلس الأعلى العراقي) تظل عرضة لتأثيرات الشروط العامة التي يمر بها البلد ولا بد بالتالي من عدم المبالغة في التعويل عليها مع بقاء الاحتلال بوصفه أب المصائب العراقية وأمها وبقاء هذه الأحزاب على حالتها الراهنة من التحالف ـ تحالف الأمر الواقع ـ مع المحتل والقبول بحال الاحتلال والتعاطي معها بشروط المحتل ذاته. وعلى هذا وبسببه لا يمكن لأكثر المتفائلين تفاؤلا أن يزعم أن حل الاستعصاء العراقي الكبير يكمن في قرار فوقي يقضي بحل الميليشيات ولا في تغيير اسم هذا الحزب أو ذاك بل في أمرين متلازمين: استرجاع السيادة وإنهاء الاحتلال الأجنبي وإلغاء نظام المحاصصة الطائفية والعرقية والدستور الذي يقوم عليه هذا النظام والشروع في عملية سياسية ديمقراطية في عراق مستقل تتوج بدستور حكم يرتضيه العراقيون بالتوافق الشامل.

* كاتب من العراق يقيم في جنيف
www.albadeeliraq.com

آفاق مستقبل الاعلام العربي: بين التبعية وتحقيق الأمن الاعلامي

حسين مجدوبي*

■ الحديث عن آفاق الاعلام العربي يفرض طرح مجموعة من الأسئلة البديهية المرتبطة بعالم السياسية والاقتصاد، أسئلة أساسية من قبل، ما هي التغييرات السياسية والاقتصادية الرئيسية التي يمكن أن تحدث مستقبلا في هذه الرقعة الجغرافية (العالم العربي)، وفي الوقت نفسه التساؤل عن الدور الذي يمكن لهذا الاعلام أن يقوم به سواء كموجه ومؤثر أو متأثر بهذه التطورات والتغيرات، وكل هذا يجرنا الى التساؤل العريض، هل سنصل الى تحقيق «الأمن الاعلامي»؟

كما أن الحديث عن آفاق هذا الاعلام يطرح على مستويات متعددة، الأول علاقته بالتطور التكنولوجي، والثاني المضامين والمواضيع التي ستفرض نفسها وستكون نتيجة التطور السياسي، في حين أن المستوى الثالث وهو مرتبط بالثاني أشد الارتباط ونعني نوعية المشاهد، القارئ أو ما يمكن تصنيفه عموما بالمتلقي للخطاب حسب نوعية الأداة الاعلامية هل هي سمعية بصرية أو مكتوبة، وأخيرا مدى استقلاليته عن الدولة عموما.

أي دور للقطاع الخاص؟

في الوقت الراهن، الهاجس الرئيسي للإعلاميين في الغرب هو إشكالية سيطرة أطراف محدودة على القطاع الاعلامي عبر ظهور شركات ضخمة تهيمن على الصحافة المكتوبة وقنوات التلفزيون والراديو وإنتاج الكتب، وكيف بدأت تحل مكان الدولة في الرقابة بسبب مراعاة مصالحها التجارية، في العالم الأنجلسكسوني هناك إمبراطورية مردوخ وفي العالم اللاتيني الناطق بالاسبانية مثلا مجموعة «بريسا» التي تصدر جريدة «البايس» ولديها شبكة راديو كادينا سير وذات التواجد المكثف في أمريكا اللاتينية.

في العالم العربي، ما زال الاعلام تابعا للقطاع العام بطريقة أو أخرى، باستثناء حالات تنفلت من السيطرة وأغلبها في الصحافة المكتوبة، فالمغرب مثلا شهد خلال السنوات الأخيرة بزوغ الصحف المستقلة مثل لـ«وجورنال» و«تيل كيل» و«الأيام» و«الصحيفة» و«الأحداث» المغربية و«الصباح»، والأمر نفسه مع الجزائر. المغرب من أوائل الدول التي سارعت الى تحرير القطاع السمعي البصري، وحدث هذا خلال السنة الجارية، ويترقب المهتمون تجربة محطات الراديو الجديدة وقنوات التلفزيون. ويسود الاعتقاد المبني على التجربة الواقعية أنه إذا راهنت هذه القنوات التلفزيونية في المغرب على نوع من الاستقلالية والجرأة على شاكلة الصحف المستقلة المذكورة، فهذا يعني التعجيل بنهاية قنوات التلفزيون العمومي، كما عجلت الصحف المستقلة بتراجع الصحفة الحزبية والعمومية.

في الغرب، الاعلام يعيش أساسا على الاشهار، والاشهار في العالم العربي ضعيف للغاية وليس هناك مؤشر على تعزيز مكانته ودوره مستقبلا بحكم ضعف القطاع الخاص. وإن حدثت عملية تحرير القطاع السمعي البصري، فهذا الاعلام لن يقوم أساسا على الاشهار وإنما سيكون إعلام «شيوخ النفط» وما شابههم إلا باستثناءات. فقنوات التلفزيون الحالية كلها مرتبطة بالدول أو بالأمراء، الجزيرة بوزير الخارجية القطري و«العربية» بالدولة السعودية وقناة «العالم» بإيران، ويحدث هذا في بعض الصحف العربية الكبرى.

فالتطورات الاقتصادية المقبلة لا تشير الى ظهور طبقة من رجال الأعمال الذين يمكنهم أن يقوموا بأدوار تنويرية في المجال السياسي بالرهان على قنوات تلفزيونية تنشر قيم الديمقراطية والتحرر واحترام حقوق الانسان، بل ربما سيقتصر دورهم على قنوات مثل روتانا. ولكن يمكن الرهان على استثمار القطاع الخاص مستقبلا بصورة أكبر في الصحافة المكتوبة والالكترونية نظرا لتكاليفها الرخيصة مقارنة مع السمعي البصري.

2ـ التقدم التكنولوجي:

الحديث عن دور التكنولوجيا في الاعلام لا يقتصر فقط على الاعلام العربي بل هو نقاش عالمي، ويتمحور حول مدى تأثير الاعلام الالكتروني على الصحافة المكتوبة. وهل ستختفي هذه الأخيرة بسبب انتشار ثقافة الانترنت. هذا النقاش شبيه بالذي حدث عندما ظهر الراديو، وقتها قال البعض ان الصحافة المكتوبة ستموت أو عندما ظهر التلفزيون والفيديو قيل ان السينما ستختفي، ولكن لم يحدث أي شيء من هذا. هناك جرائد ورقية رفعت من مبيعاتها رغم تواجدها على شبكة الانترنت.

يبقى الأساسي أن التطور التكنولوجي يصب أساسا في مصلحة توسيع هامش حرية التعبير في العالم العربي، وشبكة الانترنت لا يمكن في الوقت الراهن السيطرة عليها، أنظمة عربية تقوم بالرقابة على الصحف الورقة ولكن هذه الأخيرة متوفرة على شبكة الانترنت.التقدم التكنولوجي يعطي صوتا لم لا صوت وله، كل شخص الآن يمكن أن يستعمل شبكة الانترنت للتواصل مع الآخر فيحال لقوى السياسة أو وضع تقرير عن حقوق الانسان،. وكما ساهم التقدم التكنولوجي في توسيع هامش الحرية في منطقة أمريكا اللاتينية التي كانت تعيش تضييقا على حرية التعبير، فالعالم العربي بدأ يشهد في الوقت الراهن مؤشرات شبيهة بما حدث في أمريكا اللاتينية منذ منتصف التسعينات.

3ـ نوعية القارئ المستقبلي:

سياسيا، يشهد العالم العربي موجة من ظهور الحركات الاسلامية التي أصبحت تتوسع وسط المجتمعات العربية، وتؤكد معطيات الواقع أن الخطاب الاسلامي هو الذي يلقى إقبالا كبيرا من طرف الشباب نظرا لجرأته في الرد على أطروحات الغرب ولكونه أصبح المسلك الرئيسي لمواجهة حالة القهر واليأس التي تسيطر على نفوس العرب. ونتيجة هذا المعطى، فبعض القنوات ذات الانتشار الواسع تخصص حيزا للدين وتولي أهمية للناطقين باسم الاسلام السياسي كما هو الشأن مع قناة الجزيرة. ويكفي أن برنامج مثل «الشريعة والحياة» الذي يشارك فيه القرضاوي يحطم أرقاما قياسية في نسبة مشاركة المشاهدين والمشاركين، وتجلب أكبر نسبة من المشاهدة من الصعب أن يحققها مفكر يساري أو علماني. ومشاركة أي سياسي اسلامي في برنامج تلفزيوني يضمن نسبا مرتفعة من المشاهدين، فظهور أسامة بن لادن على شاشة التلفزيون يحطم الأرقام القياسية في نسبة المشاهدة في العالم العربي، ويبقى من المستحيل في الوقت الراهن أن يتفوق أي زعيم عربي مهما بلغ شأنه في استقطاب أعلى «نسبة المشاهدة» مقارنة مع زعيم حزب الله حسن نصر الله إذا ظهر في قناة من القنوات التلفزيونية.

معطى آخر يؤكد لنا التوجه الاسلامي أو الراديكالي للقارئ والمشاهد العربي مستقبلا وهو عمليات التصويت في مواقع معينة في شبكة الانترنت المرتبطة ببرامج بعض قنوات التلفزيون مثل «الاتجاه المعاكس» في الجزيرة، فأعلى نسبة مئوية تكون لصالح ما يمكن تصنيفه بالحلول الجذرية ذات التوجه الاسلامي. وعلى شبكة الإنترنت، انتشرت مواقع إعلامية ذات مضمون ديني وهي تتناسل بصورة مذهلة أكثر بكثير من المواقع التي يمكن تصنيفها بالعقلانية.

عموما، القارئ أو المتلقي العربي المستقبلي يطلب إعلاما ذا حمولة دينية، والمعطيات تؤكد أن الاعلام الاسلامي أو المرتبط بالإسلام السياسي مرشح للهيمنة المطلقة على الساحة الاعلامية العربية مستقبلا.

4ـ صحافة الرأي والتحليل

العالم العربي ما زال يبحث عن مستقبله السياسي، ما زال في طور بناء المؤسسات وتشييد الديمقراطية، وهذا يعني المواجهة بين مشاريع فكرية وسياسية مختلفة، الاعلام العربي مطالب بالمساهمة في إبراز هذا النقاش بعيدا عن المقالات التبريرية أو مقالات المدح والتبني الأعمى للأطروحات بدون روح نقدية.

ـ المضامين المستقبلية:

التطورات السياسية في العالم العربي تفرز قضايا وإشكاليات تتعلق بحقوق الانسان ونوعية التسيير الحكومي مستقبلا والبيئة ضمن قضايا أخرى، والاعلام العربي مطالب بمواكبة هذه التطورات ابتداء من الآن حتى يكون في طليعة قيادة الرأي العام العربي، ومن أبرز القضايا التي تطرح سياسيا:

المحلية والأقليات:

عادة ما يتزامن النضال من أجل الديمقراطية الاهتمام بالشأن المحلي، بحكم أن المواطن يصبح يهتم كثيرا بتطورات السياسة المحلية سواء تلك المرتبطة بالمدينة أو الاقليم العام، وعدد من الدول العربية بعد مرحلة الديمقراطية المنتظرة قد تشهد حكما ذاتيا للأقاليم، التطورات السياسية في السودان وفي المغرب تؤكد ذلك في رهان البلدين على حل مشاكل ترابية. فالمغرب مثلا يراهن على ما يسمى بالجهوية والتي أخذت تسمية الحكم الذاتي في نزاع الصحراء المغربية، الدولة المغربية مثلا سمحت بإذاعة جهوية والآن بتلفزيون جهوي يبث في مدن الصحراء المغربية دون باقي مناطق المغرب.

والحديث عن الحكم الذاتي يؤدي مباشرة الى حقوق الأقليات، حتى بداية التسعينات كان موضوع الأقليات مغيبا في اعلام دول أمريكا اللاتينية، منذ انتفاضة جيش التحرير الزاباطي تشهد أمريكا اللاتينية بروز دور الاثنيات أو السكان الأصليين، ولهذا فنسب مهمة من الأخبار والتحاليل تنصب على الاثنيات، ما يجري في هذه الرقعة من العالم سينتقل الى العالم العربي وإن كان ملف الاثنيات ما زال مغيبا إعلاميا ولكنه حاضر سياسيا.

بعض الجرائد العربية، بدأت تنهج سياسة «المحلي» ومن ضمنها جريدة «القدس العربي» التي تخصص صفحات معينة لكل منطقة عربية، فلهذه الجريدة يعود الفضل في تقديم منطقة المغرب العربي للمواطن العربي في الشرق الأوسط، والآن تقدم الهجرة العربية في أوروبا للقارئ في ربوع العالم العربي.

الأنفتاح على تجارب الآخرين

العالم العربي يبحث عن نموذج للتنمية والديمقراطية، اعتدنا سماع استحالة تطبيق خصوصية الغرب نظرا لخصائص كل حضارة، لكن هناك مناطق شبيهة بوضعنا عاشت الاستعمار وكانت متخلفة ولقيت الآن طريقها نحو التقدم، ونعني أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وأندونيسيا التي يمكن أن تشكل نموذجا.

في هذا الصدد، الاعلام العربي مطالب بالانفتاح على تجارب الآخرين ونقلها الى الانسان العربي لكي يستفيد منها، ومع الأسف الشديد، سواء الصحف أو قنوات التلفزيون تهمل هذه الدول من أجندتها الاعلامية، ونادرا ما تجد مقالات أو أخبارا حول أمريكا اللاتينية إلا أذا أصدرت دولة منها مثل فنزويلا موقفا من قضية عربية ما.

ـ المصادر: وكالة الأنباء

من ضمن الركائز الأساسية في الاعلام، المصدر، وهذا الأخير متنوع ولكن تبقى وكالة الأنباء هي الجامعة له.

وكالة أنباء

فشل الاعلام العربي في إنشاء وكالة أنباء مستقلة على غرار بعض الوكالات الدولية الكبرى مثل «فرانس برس» و«رويترز»، وكان الفشل مضاعفا بحكم أن الغالبية العظمى من الصحف العربية لا تتوفر على مراسلين في أماكن الحدث أو العواصم الكبرى، وكل ما هناك حتى الآن هو تنسيق بين وكالات بعض الدول العربية التي تتبادل فيما بينها أخبار رسمية تتحدث عن أجندة الزعيم ليس إلا.

غياب وكالة أنباء موحدة يعود الى عوامل متعددة، أن الاستثمار غير مربح بصفة نهائية، ثم غياب الديمقراطية وحرية التعبير، لكن في ظل تطور وسائل الاتصال وخاصة شبكة الانترنت وسهولة البث عبر الأقمار الاصطناعية، أصبح من الممكن تجاوز مثل هذا العائق.

وكالة أنباء عربية موحدة تبقى ضرورة ملحة لأنها يمكن أن تضع أسس خطاب إعلامي في الصحافة المكتوبة وتجعل القضايا العربية الرئيسية تنظر بعين عربية وتصاغ بعين عربية، فهناك مفارقة كبيرة في الاعلام العربي، أغلب الأخبار التي تنشر حول قضية مقدسة لدى الرأي العام العربي مثل فلسطين مصدرها وكالات أجنبية مثل «رويترز» و«فرانس برس».

فالعالم العربي ما زالت له قضايا ويجب ترسيخ مجموعة من المفاهيم حول هذه القضايا وعلى رأسها استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي بحكم احتلال دولة اليهود لأراض عربية. الصحافة يجب أن تعيد النظر في استخدام بعض المصطلحات المتسامحة في تعاملها مثلا مع إسرائيل، فبدل الاكتفاء بالدولة اليهودية أو مصطلح إسرائيل يجب التركيز وفق رأينا على مصطلحات من قبل دولة الاحتلال أو الارهاب الاسرائيلي.

ورغم النجاح الذي حققته بعض القنوات الدولية مثل «الجزيرة» و«العربية» أو بعض الصحف، فنسبة معينة من أخبارها صادرة عن الوكالات. في حالة الجزيرة، الأكثر مشاهدة في العالم العربي، يكون خبر الوكالة أو ما ينشر في الصحافة الأمريكية هو المحدد، الحديث عن اغتصاب وقتل عبير العراقية حضر في الجزيرة بعدما تحدثت عنه «نيويورك تايمز»، وغاب بعدما لم تهتم به الصحافة الأمريكية، ولا ندري لماذا لم تتابع الصحافة العربية هذا الخبر المأساوي، وأكيد أنه سيعود الى الواجهة إذا تطرقت اليه مجددا «نيويورك تايمز» أو «الواشنطن بوست».

الكثير كان يتكهن بموت وكالات الأنباء لكنها تثبت أنها ما زال لها دور في تطوير الصحافة، وتعتبر العمود الفقري للصحف كما تعتبر العمود الفقري لقنوات التلفزيون ومحطات الراديو، من هنا ضرورة تفكير الاعلاميين العرب في إنشاء هذه الوكالة شريطة التنصيص على نزاهتها واستقلاليتها، أمران صعبان ولكن ليسا بالمستحيل.

6ـ الأمن الاعلامي:

ونتيجة الاستقلال النسبي عن الغرب الذي حققه الاعلام العربي بفضل بعض القنوات العربية وبعض الجرائد، يحاول الغرب الآن مخاطبة المتلقي العربي من خلال تدشين محطات راديو وقنوات تلفزيونية باللغة العربية، ومن أبرز الأمثلة محطة سوا وقناة الحرة الأمريكيتان، وعزم الـ«بي بي سي» فتح قناة تلفزيون ابتداء من آذار (مارس) المقبل.

وأمام هذا الوضع، الاعلام العربي يجب أن ينشد ما يسمى بـ«الأمن الاعلامي» الذي هو شبيه بالأمن القومي العسكري والاقتصادي، ويعني أساسا تحصين المواطن العربي من الأخبار التي توجه من الغرب أساسا لتمرير مخططات ثقافية وسياسية معينة، فراديو سوا وتلفزيون الحرة يرميان أساسا الى تعزيز السياسة الأمريكية في العلم العربي ليس إلا.

المسافة بعيدة لتحقيق أمن إعلامي حقيقي، لكن تهافت المواطن العربي على قنوات عربية معينة وجرائد معينة وتراجع قنوات أجنبية باللغة العربية بل ورفضها أحيانا هو بمثابة إصدار حكم بوجود مصداقية لديها، وهذه أهم خطوة نحو الأمن الاعلامي العربي.

* صحافي من المغرب يقيم في اسبانيا

يريدون انفجارا ذريا في العناصر الاجتماعية المشعة للعراق

جمال محمد تقي*

■ ما يميز العراق الان صار شموليا، شمول مصيره ذاته، وازدواجيا ازدواجية الادوار المركبة سينمائيا و مسرحيا، وكانها تشخيص ملحمي تتجاذبه المأساة والملهاة، وهذا حال اي مركز من مراكز الحدث في العالم، ولكن رغم ذلك فهناك مايميز الحدث الدخيل المتمركز في العراق لانه لا يتوائم مع حركة اجزاء ذراته الاصلية ونواتاتها بما فيها من نيترونات وبروتونات وكذا حال الكتروناتها الموجبة السابحة بفضاء نواتها والتي تعادلها تجاذبا بشحنتها السالبة مما جعلها في امان داخلي رغم كل الظروف الخارجية، هل سمع احدكم ان هناك احتلال ما قد فتح ذرات العناصر المكونة للبلاد التي وقع عليها الاحتلال ليصعق نواتاتها بالنترونات الدخيلة كي تنشطر النواة مكونة قوة هائلة من الفوضى النوعية التي تؤدي الى فرار كل كواكبها الالكترونية، محيلة ايها الى ذرات جديدة قابلة للانقسام، هذه عينة من عينات التميز الاحتلالي في العراق، فهو يجيء في زمن الحداثة القادرة على سبر اغوار المستقبل النوعي للعالم بالابتكار احادي القطب!

العراق اليوم متميز بشذوذه السياسي والاقتصادي والاعلامي، اليست هذه فعلا ميزة حيث نادرا ان تجد بلدا شاذا بهذا الاتساع كالعراق، حتى افغانستان تجدها تقريبا هي هي قبل وبعد الاحتلال اما العراق فلا تجده كذلك بل انك تبحث عن لونه وشكله وطعمه ورائحته فلا تجد منها الا صور في ذاكرة الناس، وكانه خرج من جلده ولم يعد بعد .

قد يقول قائل ان الذي يجري في العراق وحتى محاولة قلبه على بطانته، هي صور للتركيز الاعلامي عليه والتي تظهره بهذه الصورة الشاذة الكئيبة، والتي تجعله وكأنه مقلوب الموازين رأسا على عقب، وتظهره بشكل مركز وواسع الانتشار، واي حدث يكون عادة معرضا لكل انواع عدسات التكبير والتشهير والتضخيم والتجسيم، وتجري على احداثه مبالغات ترسمه بشكل كاريكتيري تبريز ملامحه وتضاريس جسده !

لكن كل هذه التبريرات لا تدحض الحقيقة الماثلة امام الجميع داخل العراق وخارجه، والتي تؤكد انه سائر بطريق "الصد مارد" طريق الانهيار، شواهد يومياته، شواهد دستوره الذي يمتاز بالعور الشامل والمرونة الكافية لاكثر من انشطار وانفجار، والملفت انه لم يجري بعد الانتهاء من تعديلاته النهائية، حتى فقس بيض دستور اخر لاقطاعية البارزاني والطالباني، يجيز لها الانفصال متى شاءت وهو جاهز من كل الوجوه،من علمه وشعاره ونشيده الوطني الى كونه جمهورية ديمقراطية اتحادية، والذي سيكتمل نسيجه المغزول باكتمال التطهير لطائفي في بغداد، لتعلن جمهورية الجنوب ، وجمهورية الفرات الاوسط الاسلامية والبقية تأتي، علما ان اهالي مناطق بغداد المختلفة اخذوا يكدسون ما يستطيعون من مواد غذائية وحاجات اساسية لمعرفتهم بان حرب اقطاعية ستقوم بين ميليشيات الاحزاب لتقسيم وتقطيع مناطق ستكون مقفلة لهيمنتها وحكمها وليس مستبعدا ان تقام اكثر من جمهورية اتحادية في بغداد ذاتها !

وادارة الاحتلال وجيشه يدفعون ويخططون لتصل انقطاعات النسيج الوطني والاجتماعي لاقصى مدى ممكن، ليعجز حتى الرافضون للمشروع من العقلاء بين صفوف المنخرطين في العملية السياسية عن ممانعتهم او فعل اي شيء قد يعرقل التقطيع الفعلي والمتعمد بدراية وبرمجة غير مسبوقة ، وبالقتل الوحشي والمروع واليومي والعشوائي للعشرات بل المئات من المواطنين ودون اي بصيص امل في التهدئة، والذي يلازمه الحث باتجاه واحد، وهو ان لا خلاص من هذا الجحيم الا باتمام عملية التقسيم وبهذا سيكون بمقدورهم تمرير ما عملوا من اجله وقبل الاحتلال وبعده الا وهو الخلاص من العراق الشاخص دون رجعة، طبعا بعد ان يجردوا مقاومته من كل مراكز قوتها، ويصبح عندها اقرار تقسيم العراق وكانه امرا عراقيا لا دخل لا مريكا به بل ان وجودها لاغنى عنه في منع تقاتل شعوب الدويلات المنشطرة قبل وبعد اعلانها!

حكومات تمهد للتقسيم :

المحاصصة الاثنية والطائفية + دستور يشرعن الاقاليم كدول غير معلنة وعلى ذات الاسس + حث وغسل ادمغة وشراء ذمم ومطاردة وتصفية العقول العراقية الوطنية لاجل تقبل فكرة التقسيم الاستقطاعي كونه الحل الانسب + الترهيب والترغيب والتشويه للتاريخ الوطني العراقي بما فيها مقاومة الاحتلال البريطاني وبعده الامريكي + محاولة تركيع الشعب وتجويعه وقمعه بل وارتكاب الجرائم اليومية بحقه من قتل وسجن واغتصاب وتنكيل لترويضه وتهجينه وجعله يرضى بما يقدم له، ان كان من اهالي السليمانية او البصرة او بغداد + محاولة فرض فكرة الحماية والوصاية الاحتلالية كونها ضمانة لمسيرة العراق المجهولة = الوضع الحالي للعراق على شفى الحرب الاهلية الشاملة والانقسام الكلي .

ادارة بريمر وضعت حجر الاساس لتنفيذ هذا المشروع على الارض، والحكومات المتعاقبة استكملت المهمة باشراف مباشر من قادة الاحتلال وسفارته، وما تبقى من المهمة بشموليتها تستكملها حكومة المالكي بكل احزابها وميليشياتها ووزرائها بجيشها ومخابراتها وسفاراتها ووكلاؤها في الخارج، ببرلمانها الذي لا يهش ولا ينش، بصحفها الصفراء وفضائيتها التي تنشر السموم، او المتغابية عن الحقيقة لتستهلك ما في جعبتها اوما في جعبت رعاتها المحتلين فتكرر كالببغاء اقوالهم وما يوصمون به مخالفيهم، وهناك دور للمرتزقة من الكتاب المفلسين يسارا ويمين يتكسبون بما يتفضل عليهم اولياء النعمة بعد ان ينشروا ما يجمل صورة الوضع القبيح .

هذه اللوحة الكالحة للعراق تحوي ما يجعلنا نفخر ايضا ويجعلنا نتمسك اكثر واكثر بوحدة شعبنا وجهاديته العالية، فالطاقة الهائلة المبذولة لتفكيك العراق واهله لو سلطت على جبل لانهار وركع، لكن شعبنا يعلمنا انه في اتون الوغى قد يتأخر بركانه وقد تسد طريق حممه بعض الاسافين لكنه قادم لا محال، ويخطيء الاعداء عندما يعتقدون باستخدامهم الاساليب الحديثة واخر صرعات خبراتهم المتمدنة ستسهل عملية تشطير ذرات عناصرشعبنا الاجتماعية ومهما تفننوا بخبراتهم في الحث النووي او الصعق النيوتروني لتفجيره من الداخل، لانهم بذلك يستفزون بركانه الهادر الذي سيكون مثله مثل مرجل سيصلي بالماء الفوار كل من يقف بطريقه بعد الانفجار .

* كاتب من العراق

لقمة العيش وفخ السياسة..

لطفي خلف*

■ من لم يكترث بالأمور السياسية في مجتمعاتنا العربية والاسلامية بوجه عام وفي فلسطين ولبنان والعراق على وجه الخصوص، ولم يتفاعل ولو بشكل واحد من الأشكال أو حتى ردة فعل واحدة على ما يدور ويجري من حوله، فهو دون أدنى شك أصمّ أو أبكم بالدرجة الأولى، وهنا لا لوم عليه ولا تبعية ولا حتى أدنى صنف من أصناف المسؤولية، واما أنه قد جعل من نفسه صورة طبق الأ